موجز السياسات

12-2024

كيف يمكن للتحوّل الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

د. محمد باطويح*

النقاط الرئيسية

- يعتبر التحوّل الرقمي بمفهومه الواسع والشامل أولوية قصوى لمستقبل الأنشطة الاقتصادية ومُحركاً أساسياً للنمو الاقتصادي.
- يتسم المشهد العربي بعدم استيفاء مُتطلبات التحوّل الرقمي، ويتزايد هذا الأمر في ظل تتابع الأزمات التي تستنزف مقدرات وموارد الدول العربية.
- يتطلب تعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية تسريع وتيرة التحوّل الرقمي، من خلال تبني استراتيجيات وطنية واضحة تتضمن أهدافاً محددة، وإطاراً زمنياً للتنفيذ، تسهم في إيجاد منظومة عمل متكاملة للوفاء بمتطلبات التحوّل الرقمي وتعظيم آثاره التنموية في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

1. المقدمة

في ظل التوجه العالمي نحو بناء اقتصادات قائمة على المعرفة، يعتمد التحول الرقمي بشكل أساسي على استخدام التقنيات الحديثة وتراكم رأس المال البشري لتحسين الكفاءة والإنتاجية ورفع الرفاه الاجتماعي. ولم يعد الأخذ بالمسار الرقمي خياراً، بل أصبح ضرورة لما له من دور محوري في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الإنتاجية والفاعلية الاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات والنظريات الاقتصادية، مثل نظرية النمو الداخلي، أن التحول الرقمي يسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي عبر الابتكار وزيادة الإنتاجية (Szeles, M., & Simionescu, M. 2020).

يهدف التحول الرقمي إلى تحقيق أقصى استفادة من المعرفة العلمية وتطبيقات التكنولوجيا والاتصالات والذكاء الاصطناعي في إنتاج سلع وخدمات ذات محتوى تقاني مُرتفع، وتطوير نشاطات تحليل البيانات الرقمية لدعم اتخاذ القرار وتعزيز الحوكمة. إن الدول العربية، كغيرها

* خبير أول – المعهد العربي للتخطيط batwaih@api.org.kw

الآراء الواردة في هذا الإصدار تُعبر عن رأي المؤلف وليس المعهد.

من الدول النامية، تُواجه تحديات عديدة تُؤثر على وتيرة التحول الرقمي نحو بناء اقتصادات حديثة قائمة على المعرفة. في هذا السياق، تطرح هذه التحديات ضرورة تبني استراتيجيات مُخصصة لكل دولة لتعزيز التحول الرقمي وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. ما هو التحول الرقمي؟

التحوّل الرقمي ليس مجرد إدراج شكلي لتطبيقات التكنولوجيا في مُختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية، بل هو برنامج عمل شامل، يؤثر على المؤسسات وعلى أسلوب وطريقة عملها داخلياً عن طريق تقديم خدمات متميزة من جهة ورقمنة العملية الانتاجية، ويسهم في الربط بين القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض من جهة أخرى، بحيث يُمكن إنجاز الأعمال المشتركة بكل مرونة وسهولة ويسر (Bharadwaj, et al.,2013). ويُمكن إيجاز مفاهيم التحوّل الرقمي على النحو التالي:

- عملية انتقال المؤسسات إلى نماذج أعمال تعتمد على التقنيات الرقمية والبنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية الذكية.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات، بهدف تطوير الأداء المؤسسي، وتحسين الكفاءة، وزيادة الفاعلية، والإنتاجية.
- مشروع يشمل كافة الخدمات والسلع، ويتمثل في تحويلها من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي.

إلى جانب ذلك، يعد التحوّل الرقمي مفتاحا لأي برنامج لإصلاح الإدارة العامة وتعزيز الحوكمة وتحسين مسار تقديم الخدمات العامة، كما يساهم في تسريع النمو في مختلف المجالات الإنمائية، وهو المحفز لتحقيق نتائج أفضل وبموارد وتكلفة أقل وبمرونة في العمل، وبفعالية وكفاءة وشفافية، فضلاً عن أهمية اكتساب الافراد للمعرفة وتطوير مهاراتهم في تكنولوجيا المعلومات. (UN E-Government Survey 2022).

3. التأصيل الفكري والتطبيقي

يعتبر التحول الرقمي محوراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث. فهو لا يقتصر على تبني التقنيات الحديثة فقط، بل يشمل أيضاً تغييراً جوهرياً في طرق التفكير وأساليب العمل والانتاج، حيث يعزز هذا التحول من الكفاءة والإنتاجية، ويفتح آفاقاً جديدة للابتكار والنمو في مختلف القطاعات. وبالتالي، من خلال دمج الجوانب النظرية والتطبيقية، يمكن فهم وتطبيق التحول الرقمي بشكل أكثر فعالية واستدامة.

أمثلة دولية:

- في الولايات المتحدة، ساهم التحول الرقمي في زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ. وتشير تقديرات McKinsey Global Institute إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يضيف ما بين 1.6 إلى 2.2 تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بحلول عام 2025. وتعكس هذه التقديرات الطموحات المستقبلية بناءً على التحولات الجارية حالياً (Manyika et al., 2013).
- في كوريا الجنوبية، تسعى الدولة إلى قيادة التحول الرقمي من خلال برنامجها الرقمي الجديد. ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2020، تستثمر كوريا حوالي 18 مليار دولار أمريكي (إنفاق حكومي: 14.3 مليار دولار أمريكي) من النصف الثاني من عام 2020 إلى عام 2022، و44.8 مليار دولار أمريكي (إنفاق حكومي:

34.5 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2025. وتهدف هذه الاستثمارات إلى خلق 903,000 وظيفة جديدة بحلول عام 2025، مما يعكس طموحات مستقبلية للحكومة الكورية مدعومة باستثمارات جارية (Ministry of Science and ICT, 2020).

- في سنغافورة التي تعتبر من الدول الرائدة في التحول الرقمي بفضل استثماراتها الكبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، ومن خلال برنامج "Smart Nation" الذي أطلقته الحكومة، تم استثمار حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي في مبادرات الحكومة الذكية والاقتصاد الرقمي في عام 2020. وشملت هذه المبادرات منصات رقمية للخدمات الحكومية، وتحسين البنية التحتية للتكنولوجيا، وزيادة كفاءة النقل الذكي. كما ساهمت هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات (Smart Nation Singapore, 2020).

بحوث ودراسات تطبيقية:

- دراسة بعنوان "دور التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي: تحليل تجريبي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، أثبتت أن الدول التي استثمرت في البنية التحتية الرقمية شهدت نمواً اقتصادياً أعلى مقارنة بالدول التي لم تستثمر في هذا المجال (Szeles & Simionescu, 2020).

4. متطلبات التحوّل الرقمي والقنوات التي يعزز من خلالها النمو الاقتصادي

يعتبر إيجاد منظومة عمل مُتكاملة للتحوّل الرقمي أولوية لمستقبل الأنشطة الاقتصادية ومُحركاً أساسياً للنمو الاقتصادي (بانقا؛ باطويح، 2023). ولتحقيق ذلك بنجاح في الدول العربية، هناك متطلبات أساسية يجب تلبيتها. وهذه المتطلبات ليست فقط ضرورية لتنفيذ التحول الرقمي، بل هي أيضاً القنوات التي من خلالها يمكن للتحول الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي:

1. تعزيز شبكات الاتصالات وتوسيع نطاق الإنترنت عالي السرعة ليشمل المناطق الريفية، لضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا الرقمية. وهذا يعزز الابتكار من خلال توفير الأدوات والمنصات التي تمكن الأفراد والشركات من تطوير أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات تجارية.
2. إنشاء حاضنات أعمال ومراكز للابتكار لدعم الشركات الناشئة في المجال الرقمي، مما يؤدي إلى تشجيع الابتكار ويزيد من الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة العمليات التجارية وتقليل التكاليف.
3. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتزويد الموارد البشرية بالمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الرقمية، مما يسهم في تحسين إدارة الموارد وتوجيهها بشكل أفضل.
4. تطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تسهل من تبني التقنيات الرقمية وتحمي البيانات والمعلومات الشخصية للمستخدمين.
5. تشجيع الشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة لتسريع وتيرة التحول الرقمي، وذلك من خلال تمويل المشاريع الرقمية وتبادل الخبرات والمعرفة، مما يدعم النمو الاقتصادي بشكل مباشر.
6. نشر الثقافة الرقمية بين أفراد المجتمع من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية متخصصة، بحيث يتم التركيز على التعليم الرقمي في المدارس والجامعات لتأهيل الجيل القادم لسوق العمل الرقمي.

يوضح الشكل رقم (1)، المتطلبات الأساسية للتحوّل الرقمي.

الشكل رقم (1): المتطلبات الأساسية للتحول الرقمي

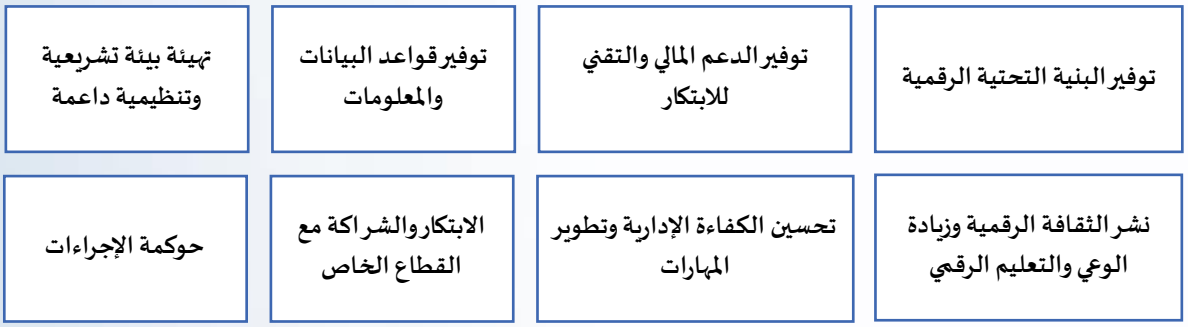

المصدر: Manyika, J., Chui, M., Bughin, J., Dobbs, R., Bisson, P., & Marrs, A. (2013).

5. الوضع العربي الراهن

ما كادت الدول العربية تدخل في طور التعافي من تبعات جائحة (كوفيد-19) حتى برزت الأزمة الروسية - الأوكرانية، فأوقعت آثاراً اقتصادية كبيرة، بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي، حيث استفادت بعض الدول العربية من تزايد أسعار الطاقة، بينما عانت دول أخرى من الأعباء الإضافية لهذه التكاليف، علاوةً على أن تناقص الإمدادات الغذائية، وانحسار عدة قطاعات، منها قطاع السياحة وتدفق المساعدات الدولية أدى إلى انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وللتعرف على واقع التحوّل الرقمي في الدول العربية وتأثيره على اقتصاد الدول، يستعرض هذا العدد من موجز السياسات عدداً من المؤشرات التي تعكس هذا الواقع، حيث يعتبر مُؤشر تطور الحكومة الإلكترونية ومؤشر خدمة الأنترنت ومؤشر المشاركة الإلكترونية واعتماد التكنولوجيا الرقمية بحسب مؤشر الجاهزية الشبكية من أهم المؤشرات المستخدمة في توضيح مستوى أداء الدول في مجال التحوّل الرقمي، وذلك على النحو الموضح في الجدولين (1،2)، حيث يوضح الجدول رقم (1)، أن الإمارات تتبوأ مناصب رائدة في هذا المجال، بحسب تصنيف مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لعام 2022، تليها الدول الخليجية الأخرى، ومن ثم المجموعة الثانية: تونس والأردن والمغرب ومصر والجزائر ولبنان، وأخيراً بقية الدول العربية في المجموعة الثالثة. ويتوافق هذا التقسيم للدول العربية مع واقعها التنموي كما يعكسه مؤشر التنمية البشرية ومُتوسط دخل الفرد. وتأتي عموما نتائج الجدول رقم 2 متوافقة مع الجدول الأول فيما يخص عناصر الجاهزية الشبكية، بالرغم من التحديات الواضحة في مجالات الحوكمة والتأثير.

الجدول رقم (1): مُؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية في الدول العربية لعام 2022

الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر الحكومة الإلكترونية	مؤشر المشاركة الإلكترونية	مؤشر خدمة الأنترنت	مؤشر الرأس المال البشري	مؤشر البنية التحتية للاتصالات
الإمارات	13	0.901	0.7841	0.9014	0.8711	0.9306
السعودية	31	0.8539	0.6932	0.822	0.8662	0.8735
عُمان	50	0.7834	0.6591	0.7423	0.8067	0.8012
البحرين	54	0.7707	0.4432	0.7523	0.8154	0.7444
الكويت	61	0.7484	0.5455	0.6973	0.7706	0.7774
قطر	78	0.7149	0.375	0.6094	0.715	0.8203
تونس	88	0.653	0.5455	0.6031	0.6911	0.6646
الأردن	100	0.6081	0.5455	0.6594	0.6967	0.4681
المغرب	101	0.5915	0.2727	0.4721	0.635	0.6676
مصر	103	0.5895	0.3523	0.573	0.6375	0.5579
الجزائر	112	0.5611	0.2273	0.3743	0.6956	0.6133
لبنان	122	0.5273	0.3977	0.4257	0.6656	0.4907
العراق	146	0.4383	0.2159	0.206	0.5888	0.5201
سورية	156	0.3872	0.0682	0.3053	0.4983	0.3581
ليبيا	169	0.3375	0.0341	0.099	0.7534	0.1601
موريتانيا	172	0.3157	0.0227	0.0952	0.3873	0.4648
السودان	176	0.2972	0.0455	0.2118	0.3599	0.3199
اليمن	178	0.2899	0.1932	0.3393	0.3633	0.1671
جيبوتي	181	0.2833	0.1136	0.2208	0.3529	0.276
القمر المتحدة	182	0.2778	0.0114	0.0326	0.471	0.33
الصومال	192	0.134	0.25	0.2944	0	0.1074

المصدر: E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government

في السياق ذاته، تبنّت معظم الدول العربية استراتيجيات للتحوّل الرقمي، حيث خطت بعضها خطوات جيدة في هذا المسار، إلا أن البعض الآخر، ظلت استراتيجياته صعبة التنفيذ نظراً لأوضاعها الداخلية وحالة عدم الاستقرار التي تواجهها، بالإضافة إلى ذلك، استهدفت مُعظم الحكومات العربية من خلال سياسات التحول الرقمي إحداث تغيير في منظومتها الاقتصادية والاجتماعية (بانقا؛ باطويح، 2023)، إلا أن جُهود البعض منها اقتصرت على تحويل جزء كبير من الأعمال الورقية إلى رقمية ، وتوفير عدد من المنصات الإلكترونية لتسهيل التواصل وتقديم عدد من الخدمات الحكومية أو التجارية للمستفيدين.

في هذا السياق، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في الاقتصاد العربي، حيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الشركات وتوفر جزءاً كبيراً من فرص العمل. ووفقاً لتقرير صادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من إجمالي الشركات في الدول العربية، وتساهم بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف

حوالي 60% من القوى العاملة (تقرير الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022).

رغم ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة في تبني التحول الرقمي بسبب نقص التمويل، والدعم الفني، والبنية التحتية الرقمية المناسبة. وقد بدأت العديد من الدول العربية في تنفيذ استراتيجيات لدعم الرقمنة في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة الإماراتية عدة مبادرات لدعم الرقمنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تعزيز الابتكار والنمو في هذا القطاع (Stepanyan, 2019).

الجدول رقم (2): ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الجاهزية الشبكية ومكوناتها 2022

الدولة	مؤشر الجاهزية الشبكية		محور التكنولوجيا		محور الموارد البشرية		محور الحوكمة		محور التأثير	
	الترتيب العالمي	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
الإمارات	28	65.64	24	61.77	20	63.71	46	67.63	29	69.44
السعودية	35	61.09	32	55.80	18	64.57	50	65.43	49	58.53
قطر	42	57.87	31	56.02	63	45.75	36	71.94	53	57.75
عُمان	53	54.72	58	46.61	51	48.77	45	68.81	64	54.69
البحرين	54	54.34	41	51.47	70	44.26	51	65.17	59	56.46
الكويت	63	51.04	57	47.41	61	46.12	66	56.43	68	54.19
الأردن	70	48.31	70	43.74	53	48.58	73	54.32	97	46.60
مصر	73	47.76	65	44.53	81	40.41	74	54.00	78	52.08
المغرب	79	46.50	78	42.39	85	38.15	80	51.35	66	54.33
تونس	84	45.46	73	43.04	76	42.08	90	49.35	95	47.36
لبنان	91	42.30	60	45.71	68	44.94	119	36.36	108	42.18
الجزائر	100	39.48	100	33.58	86	37.92	107	39.41	96	47.02

المصدر: Portolans Institute - The Network Readiness Index 2022

إلى جانب ذلك، يدل التحليل السابق على أن هناك فجوة معرفية ورقمية من الصعوبة بمكان سدها في ظل وتيرة التطوير البطيئة على مستوى كل المجموعات العربية رغم التباين فيما بينها. ما يتطلب مزيداً من تظافر الجهود المشتركة بين مُختلف شركاء التنمية.

6. التحديات

ظل المشهد العربي يتسم بالتحدي في مُتطلبات التحوّل الرقمي، وتزايد هذا التحدي في ظل الأزمات التي تستنزف مقدرات الدول العربية ومواردها المختلفة، فالاقتصاديات العربية عموماً تعتمد على الموارد الطبيعية في جزء كبير من مداخيلها، وهذا النموذج التنموي بحد ذاته ساهم في إضعاف آليات الحوكمة وتدني جودة الخدمات العامة وتفشي الفساد (El-Katiri, & Fattouh, 2017)، فضلاً عن أنه يحد من الابتكار والإنتاجية ووسائل البحث والتطوير الضرورية لبناء اقتصاد المعرفة الذي يمثل المضلة الأساسية للاقتصاد والتحوّل الرقمي (ESCWA, 2021).

بإيجاز، رغم أن التحول الرقمي يوفر فرصاً هائلة لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الدول العربية تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق التحول الرقمي الشامل والفعال. ويُوضح الشكل رقم (2) أبرز هذه التحديات.

الشكل رقم (2): أبرز التحديات التي تواجه التحوّل الرقمي في الدول العربية

نقص الموارد البشرية المؤهلة في مجال التحوّل الرقمي	عدم تو افق الإطار القنوني والتشريعي	مقاومة التغيير وضعف ثقافة التعامل الرقمي	نقص البنية التحتية الرقمية
المخاوف الأمنية والخصوصية	ضعف التمويل والدعم المالي	ترهّل الإدارة العامة وعدم قدرتها على مواكبة التطورات المعاصرة	ضعف الحوكمة و انخفاض جودة الخدمات

المصدر: بانقا؛ باطويح، 2023، ومؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية 2022).

من الصعوبة بمكان أن يسهم التحوّل الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة والحد من الفساد في ظل النموذج التنموي الحالي، الأمر الذي يتطلب في المقام الأول إجراء إصلاحات جوهرية في نمط الإدارة العامة في معظم الدول العربية.

7. التوصيات

بناءً على ما تم التطرق إليه حول وضع التحول الرقمي في الدول العربية، نستخلص عدداً من التوصيات والإجراءات التي من خلالها يؤدي التحوّل الرقمي دوره في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية، نذكر أهمها:

- تبني الحكومات العربية نموذجا تنمويا قائما على اقتصاد المعرفة يسهم في إيجاد منظومة عمل متكاملة للوفاء بمتطلبات التحوّل الرقمي.
- وضع استراتيجيات وطنية واضحة للتحول الرقمي تتضمن أهدافاً محددة، وإطاراً زمنياً للتنفيذ، وآليات للمتابعة والتقييم.
- تعزيز الشراكات والتعاون مع الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية يمكن أن يوفر الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي. كما يمكن تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات والمعرفة.
- تحديد القطاعات الحيوية التي يمكن أن تستفيد بشكل أكبر من التحول الرقمي، مثل التعليم، والصحة، والخدمات الحكومية، والقطاعات المنتجة ذات المحتوى المعرفي المرتفع، والعمل على تطويرها من خلال الحلول الرقمية.
- تنظيم برامج تعليمية وتدريبية لتزويد الموارد البشرية العاملة بالمهارات الرقمية اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتوفير فرص التعلم المستمر.
- وضع استراتيجيات قوية لحماية البيانات والمعلومات الشخصية، وتطوير سياسات للأمن السيبراني لضمان سلامة الأنظمة الرقمية من التهديدات والهجمات الإلكترونية.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الرقمنة وتقديم الحوافز للشركات الناشئة والمبتكرين، وإنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال لتشجيع الابتكار والنمو في المجال الرقمي.
- الاهتمام بقطاعات الاقتصاد الرقمي وإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ذلك لما لها من أهمية و آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- تهيئة بيئة تمكينية تتسم بسياسات تعزز التحوّل الرقمي، أبرزها الالتزام السياسي وضمان استقرار بيئة السياسات وإمكانية التنبؤ بها، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار، واعتماد أفضل الممارسات التنظيمية، وتحفيز الطلب على الحلول الرقمية.

- الاستثمار في قطاع التعليم ومحو الأمية الرقمية ونشر ثقافة الرقمنة بين أفراد المجتمع يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد.
- رفع نسب الإنفاق الحكومي والخاص على البحث والتطوير لابتكار نماذج جديدة في قطاعات الاقتصاد الرقمي لتعزيز النمو التشغيلي الشامل وتؤهل الدولة إلى ركب التقدم والتغيرات التكنولوجية المتسارعة.
- حوكمة التحول الرقمي بما يسهم في تسهيل الأعمال بشكل يواكب التطور ويضمن التوازن المتناسب بين أصحاب المصالح، مع تحقيق الأهداف المرجوة بشكل متواصل وخلق فرص واعدة.
- الاستثمار في المنصات الرقمية حيث توفر منصات العمل الرقمية أسواقاً جديدة للشركات والمزيد من فرص توليد الوظائف وزيادة الدخل.

8. الخاتمة

يتضح أن التحول الرقمي يمثل فرصة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. ولكن، لتحقيق هذه الفوائد، يجب أن يتم تبني استراتيجيات مخصصة تأخذ في الاعتبار الفروقات بين الدول والتحديات الخاصة بكل منها. ويتطلب الأمر استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتحفيز الابتكار، وتطوير الكفاءات الإدارية، وتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص، ونشر الوعي والتعليم الرقمي. إن تحقيق هذه الأهداف سيمكن الدول العربية من الارتقاء إلى مستوى جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.

على الرغم من سعي الدول العربية للولوج إلى عصر التحوّل الرقمي، إلا أن هذه العملية لا زالت بطيئة، حيث تركزت سياسات التحوّل الرقمي تم حصرها في البعد التقني دون الوفاء بالمتطلبات الأساسية الأخرى اللازمة لتحقيق النتائج المرجوّة.

من أجل توسيع الفرص المتاحة للإدماج الرقمي، يجب أن يترسخ التحوّل الرقمي في إطار مقاربة حكومية ومجتمعية شاملة تتسم بالابتكار والتصميم التشاركي والشمولية. ويتطلب ذلك مشاركة جميع الجهات المعنية في العملية الرقمية، مما يسهم في سد الفجوة الرقمية وتلبية احتياجات المجتمع المتنوعة. كما يتطلب ذلك أيضاً تحسين البنية التحتية للاتصالات، وتعزيز التعليم الرقمي، وتوفير البرامج التدريبية للمهارات الرقمية، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

على الرغم من تعقيد الظروف الإقليمية والدولية، فإن التحوّل الرقمي في الدول العربية ليس صعباً إذا توفرت الرؤية، والإرادة والشراكة الحقيقية بين الفاعلين.

9. المراجع

- **المراجع العربية**

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، تقرير الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية (2022).

بانقا، علم الدين؛ باطويح، محمد (2023). دور الاقتصاد الرقمي في تحريك النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

- **المراجع الأجنبية**

Bharadwaj, A., Sawy, O. A., Pavlou, P. A., & Venkatraman, N. (2013). Digital business strategy: Toward a next generation of insights. MIS Quarterly, 37(2), 471-482. doi:10.25300/MISQ/2013/37.2.14.

El-Katiri, L., & Fattouh, B. (2017). A Brief Political Economy of Energy Subsidies in the Middle East and North Africa. Oxford Institute for Energy Studies.

Manyika, J., Chui, M., Bughin, J., Dobbs, R., Bisson, P., & Marrs, A. (2013). Disruptive technologies: Advances that will transform life, business, and the global economy. McKinsey Global Institute.

Ministry of Science and ICT. (2020). Korea aims to lead digital transition with the Digital New Deal.

Smart Nation Singapore. (2020). Building a Smart Nation: Transforming Singapore through Technology.

Szeles, M. R., & Simionescu, M. (2020). The impact of the digital economy on economic growth in OECD countries. Social Indicators Research, 150(1), 95–119. doi: 10.1007/s11205-020-02287-x.

Stepanyan, V., Abajyan, G., Ndoye, A., & Alnasaa, M. (2019). Enhancing the Role of SMEs in the Arab World—Some Key Considerations.

E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government.

ESCWA, 2021. Digital Economy and Digital Government in the Arab Region.

Portolans Institute - The Network Readiness Index 2022.

قائمــة إصــدارات "موجــز السياسات"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية	د. بلقاسم العباس	الأول
إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية	د. نواف أبو شماله	الثاني
المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها	د. فيصل المناور	الثالث
التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة الى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق	د. وليد عبد مولاه	الرابع
ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية: تنوع الأسباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات	د. معز العبيدي	الخامس
إفلاس بنك وادي السيليكون"Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية	د. محمد شيخي	السادس
المنافسة رافعة للتنمية المالية؟ دروس وتوصيات للدول النامية	د. وليد عبد مولاه	السابع
هل أنظمة سعر الصرف المرن ملائمة لاقتصادات الدول الخليجية	د. وشاح رزاق	الثامن
هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟	د. بلقاسم العباس	التاسع
تحقيق الأمن الدوائي العربي: فرصة للنهوض بصناعة الأدوية في الدول العربية	د. محمد أمين لزعر	العاشر
Central Banks and Climate Change: Monetary Policies for Achieving Environmental Transition in the Arab Region	د. معز العبيدي	الحادي عشر
كيف يمكن للتحوّل الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟	د. محمد باطويح	الثاني عشر

المعهد العربي للتخطيط مُؤسسة عربية إقليمية مُستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، تأسست عام 1980، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية والنشر.

The Arab Planning Institute is a regional independent non-profit organization, headquartered in Kuwait. The Institute was founded in 1980 and aims to support economic and social development in Arab countries through building national capacities, conducting research, providing advisory services, institutional support, holding developmental meetings, and publishing.

تليفون: 24844061 - 24843130 - 24848754

فاكس: 24842935

صندوق بريد: 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

بريد الكتروني: api@api.org.kw

www.arab-api.org

/APIKW @Arab_API @Arab_API Arab Planning Institue Arab Planning Institue